(الأمن المائي العربي في ضوء سرقة إسرائيل للمياه العربية)

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

بحث قُدم للمؤتمر السنوي السابع:
(مستقبل الطاقة والمياه في الشروق الأوسط)
ينظمه مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط بالتعاون مع مركز الدراسات المستقبلية بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء
أسيوط 26 – 2011/3/28

Contents

أولاً – الماء والموارد المائية قوام الحياة وأساسها: 2
1 – الاهتمام بإدارة الموارد المائية: 3
2 – طرق تنمية الموارد المائية: 3
ثانياً – المياه التحدي الكبير الذي الدول العربية: 4
ثالثاً – أزمة المياه العربية: 5
رابعاً – أهمية تحقيق الأمن المائي العربي: 7
خامساً – المجلس الوزاري العربي للمياه: 9
سادساً – مؤتمر الأمن المائي العربي: 10
سابعاً – إسرائيل تسرق المياه العربية: 11

(الأمن المائي العربي في ضوء سرقة إسرائيل للمياه العربية)

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

يشكل الماء محور الجغرافيا السياسية في كل مرحلة من مراحل التاريخ في المنطقة العربية، وأساس التفاعلات الحضارية والصراعات والتدخلات الخارجية، ففي مصر القديمة مثلاً بنى الملك أمنحوتب الثالث على نهر النيل أول سد لتخزين المياه في التاريخ، وفي اليمن بني سد مأرب في القرن الثامن قبل الميلاد، ولا تزال المنشآت المائية التي بنيت منذ آلاف السنين قائمة ومنتشرة في أرجاء الوطن العربي، وكان الماء موضوع النزاع والهجرات للسكان في الوطن العربي طوال التاريخ واستمر النزاع في ضوء سرقة إسرائيل للمياه العربية. [1]

أولاً - الماء والموارد المائية قوام الحياة وأساسها:

يعد الماء قوام الحياة وأساسها الرئيسي الذي لا يمكن الاستغناء عنه، كما أنه عماد كل حضارة وتنمية، حيث تتجلى خصوصية الماء في أنه أثمن شيء خلقه الله تعالى بعد البشر، وإذا كان الإنسان قد استطاع في تفاعله مع الطبيعة أن يسخر جلّها لخدمته ولأغراضه، واستطاع أيضاً بفضل العلم أن يخترع كل ما هو في حاجة إليه عبر التاريخ، إلا أن حاجاته من الماء لا يمكن أبداً تلبيتها بتركيب وتصنيع هذه المادة أو باستعمال ما يحل محلها، كما أن تزايد الطلب على الموارد المائية أفضى إلى تراجعها، حيث تعاني أغلب البلدان العربية التي تقع في مناطق مناخية جافة من نقص المياه، ويعزى ذلك إما إلى ندرة هذه الموارد أو سوء تدبيرها، ومن المتوقع أيضاً مع تزايد عدد سكان العالم، أن يرتفع الطلب على مياه الري، والماء الصالح للشرب، بنسبة 20 في المائة، في غضون الخمس والعشرين سنة المقبلة، وبما أن أغلب البلدان النامية، تعتمد على الفلاحة في اقتصادها، فإن نقص المياه العذبة من شأنه أن يسبب نقصاً في الغذاء في جهات مختلفة من العالم، وعليه فإن التنمية المستدامة والشاملة للموارد المائية وإدارتها في هذه الدول أصبحت من الأمور البالغة الأهمية، وذلك لتجنب أزمات مستقبلية تنجم عن نقص الماء كما وكيفا.

---

[1] – منذر خدام، الأمن المائي العربي.. الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001.

– أنواع الموارد المائية: من أهم الموارد المائية:

- المياه الجوفية: هي مياه الأمطار المخزنة في جوف الأرض وهي غير المتجددة
- المياه السطحية: كمياه الأنهار وتصريف الينابيع والأودية الجارية بالإضافة إلى مياه الفيضانات في فصل الشتاء.
- المياه غير التقليدية: كالمياه المعالجة الخارجة من محطات الصرف الصحي.

1 - الاهتمام بإدارة الموارد المائية:

تبدو أهمية الموارد المائية من خلال:

- أهمية المياه التي تمثل أصل الحياة.
- تأمين المياه لمستهلكيها لان ذلك أحد حقوق الإنسان الأساسية والتي لا يجب التخلي عنها بأي حال من الأحوال.
- معالجة ظاهرة شح موارد المياه.

نتيجة للزيادة التي يشهدها العالم في عدد السكان في الوقت الحاضر مع استمرار السياسات المائية المتبعة وأنماط الاستهلاك الحالية فإنه من المتوقع أن تحظى المياه بالأولوية القصوى خلال القرن الحادي والعشرين، مما ينذر بتشكل نواة لعدم الاستقرار السياسي ونشوب الحروب نتيجة لشح الموارد المائية

2 - طرق تنمية الموارد المائية:

يتم تنمية الموارد المائية عن طريق حماية المياه الجوفية غير المتجددة من خلال ما يلي:

القيام بدراسات الاستكشاف والدراسات الجيولوجية التي تحدد حجم هذا المورد ومكامنه بالإضافة إلى دراسة السبل الكفيلة بتنميته والمحافظة عليه.

الالتزام بسياسة الدولة الهادفة إلى المحافظة على مصادر المياه من التلوث بجميع صوره، وذلك من خلال التطبيق الحازم للأنظمة واللوائح ذات العلاقة والعمل على تطويرها.

الالتزام عند إعداد دراسات الجدوى لجميع المشروعات الزراعية والصناعية الجديدة لكون المياه عنصراً من عناصر التكلفة الأساسية وعلى أساس التكلفة الحدية للمصادر البديلة.

تطوير قاعدة معلومات موحدة عن مصادر المياه، تشمل كمياتها ونوعيتها ومعدلات استغلالها وغير ذلك، على أن تتوافر هذه القاعدة لجميع الجهات ذات العلاقة والجهات العلمية والبحثية.

ثانياً ـ المياه التحدي الكبير الذي يواجه الدول العربية:

ونعلم بأن التحدي الكبير الذي ينتظرنا في الدول العربية حالياً يكمن في إدارة الموارد المائية هو كفاية واستدامة هذه الموارد في ضوء زيادة الطلب عليها والتغيرات المناخية، فنحن نعلم العلاقة الجدلية المعقدة بين استدامة الموارد المائية وإدارة الطلب عليها، فلا يمكن استدامة الموارد المائية من دون إدارة متكاملة صارمة لها وخاصةً إذا كانت الموارد محدودة كما هي في الوطن العربي، ولا يمكن نجاح الإدارة المتكاملة للموارد المائية دون تنفيذ برنامجها بصرامة وخاصةً:

- لمعرفة الموارد المائية المتاحة وبناء قاعدة بيانات للمعلومات المائية والمناخية.
- ورفع درجة تنظيم الموارد المائية (بناء سدود – تأهيل شبكات الري ومياه الشرب وترشيد استهلاك المياه ومنع تلوثها).
- اعتبار مياه الصرف الصحي والصناعي والزراعي مورداً مائياً إضافياً علينا معالجته وتأمين التمويل اللازم لبناء محطات المعالجة.
- تأهيل الكادر الوطني بشكل دائم.

كل ذلك يتطلب تضافر الجهود لتأمين التمويل اللازم عبر قروض من الصناديق العربية المالية العربية أو الأجنبية لتنفيذ المشاريع المائية العربية كافة.

تسعى سورية لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمياه وذلك من خلال: [2]

1- إصدار التشريع المائي عام 2005 وتعليماته التنفيذية.

2- البدء بإعادة هيكلية وزارة الري.

[2] – وزير الري في الجمهورية العربية السورية، المهندس نادر البني.

3- إصدار نظام خاص لجمعيات مستخدمي المياه.

4- زيادة بناء عدد السدود لرفع درجة تنظيم الموارد المائية.

5- تنفيذ شبكات ري زراعي حديثة بأنابيب مضغوطة.

6- إصدار مرسوم تشريعي لإحداث صندوق دعم الأخوة الفلاحين لاستخدام وسائل الري الحديثة.

7- البدء ببناء قاعدة بيانات بالتعاون مع الدول المانحة ولا يزال العمل مستمراً.

وطالب عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية بضرورة وجود تنسيق عربي ورؤية موحدة عربية فيما يخص قضايا المياه وأكد أهمية استغلال الأحواض المائية المشترك بين الدول العربية من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية وجماعية. ودعا إلى ضرورة بناء القدرات التفاوضية للمفاوض العربي في موضوع المياه وخاصة في ظل الظروف الطبيعية التي جعلت الدول العربية دول مصب وليست منبعاً. وهذا يحتاج إلى عقد دورات تدريبية لدراسة كل النواحي المتعلقة بقضايا المياه. [3]

ثالثاً - أزمة المياه العربية:

مع التسليم بأزمة المياه في الوطن العربي إلا أنه يجب التأكيد على أن أزمة المياه تختلف أبعادها في الوطن العربي من منطقة إلى أخرى على النحو التالي: [4]

- **منطقة المغرب العربي:** تعتبر أزمة المياه في هذه الدول ذات بعد فني، وذلك لأن الدول في هذه المنطقة لا تستخدم إلا ما يتراوح بين 11% إلى 53% من مواردها المائية التقليدية المتجددة، وذلك لأن استغلالها يكلفها الكثير لأن أغلبها مياه أمطار ومياه جوفية.

- **منطقة حوض النيل:** يتوفر لدى مصر والسودان المياه، ولكن في مصر، تم وضع خطة سيتم تنفيذها بنهاية عام 2017 وتهدف إلى زيادة الموارد المائية من المصادر المختلفة بما في ذلك تحلية مياه البحر في سيناء وساحل البحر الأحمر؛ لمواجهة التوسع في استصلاح الأراضي، كما أن الحرب في جنوب السودان تعطل إنهاء مشروع قناة "جونجلي" التي ستوفر مزيدا من المياه لمصر والسودان.

---

[3] - مؤتمر الأمن المائي العربي الذي اختتم أعماله في القاهرة في 23 فبراير 2000

[4] - مؤتمر الأمن المائي العربي الذي اختتم أعماله في القاهرة في 23 فبراير 2000

– **دول مجلس التعاون الخليجي واليمن:** تعتبر المياه الجوفية وتحلية مياه البحر المصدر الرئيسي للمياه، ويستهلك القطاع الزراعي 85% من المياه، ويصل نقص المياه إلى حوالي مليار متر مكعب، ومن المتوقع أن يرتفع الطلب على المياه في هذه الدول إلى 47 مليار متر مكعب بحلول عام 2015، ولكن سيكون المتوفر في ذلك الوقت 21.5 مليار متر مكعب، وهو ما يعني تفاقم عجز المياه في هذه الدول مستقبلاً.

– **المناطق العربية الأخرى:** مثل سورية والأردن ولبنان وفلسطين والعراق فإن أزمة المياه لها أبعاد أخرى منها ما هو فني ناجم عن الطبيعة المناخية القاحلة في بعض هذه الدول، ومنها ما هو سياسي مرتبط بسياسة تركيا بشأن نهري دجلة والفرات وبإسرائيل التي تسعى للسيطرة على المياه العربية في المناطق المحيطة بها.

وبعد رصد هذه التحديات التي تهدد الأمن المائي العربي كان من الأهمية بمكان وضع السبل الكفيلة بالتغلب على هذه التحديات، وهو ما جاء في معظم الأوراق التي نوقشت في المؤتمر وإن كان الملاحظ أن كل ورقة قد اقترحت أساليب جزئية ولم تضع رؤية متكاملة، إلا أنه يمكن إيجاز أهم الأساليب المقترحة لمواجهة تحديات الأمن المائي العربي والتي جاءت ضمن توصيات المؤتمر في الآتي:

– وضع هدف إستراتيجيي عربي يتمثَّل في تحقيق تكامل بين الدول العربية في مواجهة القضايا المتعلقة بالأمن المائي، وتبني دعوة الجامعة العربية لعقد قمة مائية عربية.

– تشكيل لجنة فنية تقوم بالوساطة بين سورية والعراق لحل الخلافات حول اقتسام مياه دجلة والفرات.

– مراجعة الدراسات والبحوث العربية السابقة في مجال الأمن المائي، والربط بينها وبين مشاريع البحوث المقترحة، وربط هذه البحوث بالمجال التطبيقي.

– وضع قضايا المياه على قمة قائمة اهتمامات الحكومات والشعوب العربية وزيادة الوعي المائي العربي.

– العمل على وضع صيغ قانونية تؤكِّد الحق العربي في المياه التي تأتي من خارج الوطن العربي.

– التركيز على زيادة الاستفادة من المياه العربية الحالية، وتقليل الفاقد منها، وزيادة إنتاجية وحدة المياه.

– وضع رؤية عربية بشأن القضايا المتعلقة بالمياه؛ مثل تسعير المياه، وبنوك المياه، وبيع المياه، ونقل المياه خارج أحواض الأنهار الدولية.

– المواجهة الجماعية للأطماع والسياسات التي تهدف إلى سلب العرب حقوقهم في المياه أو سرقة المياه العربية.

– تشجيع المستثمرين العرب على زيادة استثماراتهم في مجال مشروعات المياه، وخاصة في مشروعات تحلية مياه البحر

– إدارة المياه العربية من خلال نظرة متكاملة تراعي البعد البيئي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، والاستفادة من الخبرة الدولية في هذا المجال.

بعد مرور عاما القمة العربية الاقتصادية التي عقدت في الكويت بداية العام الماضي 2009 بدأ أمس في مقر الأمانة العامة للجامعة العربية في القاهرة، أعمال الاجتماع الأول للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه برئاسة الجزائر، لمناقشة قضايا المياه في المنطقة العربية، خاصة وأن 65% من المياه العربية تنبع من خارج الوطن العربي وتتحكم بها دول غير عربية. وناقش المكتب التنفيذي للمجلس الذي يضم "مصر، ليبيا، قطر، الجزائر، البحرين، الإمارات، الأردن، العراق، وسورية"، وضع استراتيجية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة، ومتابعة تنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المنطقة العربية . 5

رابعاً ـ أهمية تحقيق الأمن المائي العربي:

قرر المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الأولى التأكيد مجدداً على أهمية تحقيق الأمن المائي العربي والمحافظة على الحقوق العربية ومواجهة التحديات المائية في الوطن العربي.

إدانة إسرائيل – السلطة القائمة بالاحتلال – لمصادرتها وسرقتها للموارد المائية في الجولان السوري المحتل والجنوب اللبناني والأراضي

[5] – مؤتمر الأمن المائي العربي الذي اختتم أعماله في القاهرة في 23 فبراير 2000

الفلسطينية المحتلة وتحويل مسارها بالقوة وبناء المشاريع عليها مما يشكل تهديداً للأمن المائي العربي وبالتالي للأمن المائي القومي العربي، واعتبار هذه الممارسات باطلة وتمثل:

- انتهاكاً خطيراً لقواعد القانون الدولي وللشرعية الدولية التي تكفل مبدأ السيادة الدائمة للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي على مواردها الطبيعية بما فيها الأراضي والمياه.
- انتهاكاً للفقرة التمهيدية السابعة من قرار مجلس الأمن رقم /465/ لعام 1980 والذي يدعوها إلى اتخاذ إجراءات متكاملة لحماية الأرض والملكية العامة والخاصة ومصادر المياه.
- انتهاكاً للفقرة العامة الخامسة من نفس القرار والتي تنص على أن كافة الإجراءات المتخذة من قبل إسرائيل بهدف تغيير الطابع المادي والتركيبة البشرية والبنية المؤسساتية للأرض العربية المحتلة منذ 1967 هي إجراءات ليس لها أي شرعية قانونية.
- انتهاكاً لقرار مجلس الأمن رقم 497 لعام 1981 القاضي برفض قرار إسرائيل ضم الجولان والطلب من إسرائيل القوة المحتلة أن تلغي قرارها فوراً. وهذا يتطلب القيام بتحرك عربي جاد لدى القائمين على صيانة الشرعية الدولية لتحمل مسؤولياتهم تجاه ما تقترفه إسرائيل من انتهاكات وتعديات في هذا المجال.
- مطالبة المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة – خاصةً مجلس الأمن – باتخاذ الإجراءات اللازمة لإرغام إسرائيل على وقف استغلالها للموارد المائية في الجولان السوري المحتل والجنوب اللبناني والأراضي الفلسطينية المحتلة والتسبب بضياعها واستنفاذها وتعريضها للخطر.
- قيام الإعلام العربي بإبراز تعديات إسرائيل غير الشرعية وسرقتها للمياه العربية.
- أن يشمل مشروع جدول أعمال المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه الأول بنداً حول وضع آلية لجمع المعطيات والمعلومات عن الشركات والمكاتب الفنية والسياحية الدولية التي تعمل في مجال المياه وغيره في الجولان المحتل والتواصل معها وحثها على عدم التعامل مع واقع الاحتلال.

- تكليف الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه بالتنسيق والتعاون مع الدول العربية المعنية والأطراف الأخرى ذات العلاقة في الترتيب لعقد مؤتمر دولي حول المياه العربية تحت الاحتلال.

خامساً - المجلس الوزاري العربي للمياه:

وقد قرر المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الأولى ما يلي:

– التأكيد مجدداً على أهمية تحقيق الأمن المائي العربي والمحافظة على الحقوق العربية ومواجهة التحديات المائية في الوطن العربي.

– إدانة إسرائيل – السلطة القائمة بالاحتلال – لمصادرتها وسرقتها للموارد المائية في الجولان السوري المحتل والجنوب اللبناني والأراضي الفلسطينية المحتلة وتحويل مسارها بالقوة وبناء المشاريع عليها مما يشكل تهديداً للأمن المائي العربي وبالتالي للأمن المائي القومي العربي، واعتبار هذه الممارسات باطلة وتمثل:

انتهاكاً خطيراً لقواعد القانون الدولي وللشرعية الدولية التي تكفل مبدأ السيادة الدائمة للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي على مواردها الطبيعية بما فيها الأراضي والمياه.

انتهاكاً للفقرة التمهيدية السابعة من قرار مجلس الأمن رقم /465/ لعام 1980 والذي يدعوها إلى اتخاذ إجراءات متكاملة لحماية الأرض والملكية العامة والخاصة ومصادر المياه.

انتهاكاً للفقرة العامة الخامسة من نفس القرار والتي تنص على أن كافة الإجراءات المتخذة من قبل إسرائيل بهدف تغيير الطابع المادي والتركيبة البشرية والبنية المؤسساتية للأرض العربية المحتلة منذ 1967 هي إجراءات ليس لها أي شرعية قانونية.

انتهاكاً لقرار مجلس الأمن رقم 497 لعام 1981 القاضي برفض قرار إسرائيل ضم الجولان والطلب من إسرائيل القوة المحتلة أن تلغي قرارها فوراً. وهذا يتطلب القيام بتحرك عربي جاد لدى القائمين على صيانة الشرعية الدولية لتحمل مسؤولياتهم تجاه ما تقترفه إسرائيل من انتهاكات وتعديات في هذا المجال.

3 – مطالبة المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة – خاصةً مجلس الأمن – باتخاذ الإجراءات اللازمة لإرغام إسرائيل على وقف استغلالها

للموارد المائية في الجولان السوري المحتل والجنوب اللبناني والأراضي الفلسطينية المحتلة والتسبب بضياعها واستنفاذها وتعريضها للخطر.

4 – قيام الإعلام العربي بإبراز تعديات إسرائيل غير الشرعية وسرقتها للمياه العربية.

5 – أن يشمل مشروع جدول أعمال المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه الأول بنداً حول وضع آلية لجمع المعطيات والمعلومات عن الشركات والمكاتب الفنية والسياحية الدولية التي تعمل في مجال المياه وغيره في الجولان المحتل والتواصل معها وحثها على عدم التعامل مع واقع الاحتلال.

إننا ننادي المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لإيقاف النهب والسرقة الفاضحة للمياه العربية، والالتزام بتطبيق القوانين الدولية ذات الصلة وقرارات مجلس الأمن.

سادساً - مؤتمر الأمن المائي العربي:

يعتبر مؤتمر الأمن المائي العربي الذي اختتم أعماله في القاهرة في 23 فبراير 2000 بعد ثلاثة أيام من المناقشات والمداولات، حلقة ضمن سلسلة من حلقات الاهتمام العالمي بقضايا المياه كما يعتبر مؤتمرًا شاملاً من حيث الموضوعات التي تناولها والمناخ العام الذي دارت فيه المناقشات، وتأتي أهمية هذا المؤتمر من الآتي:

جسدت الأوراق التي نوقشت في المؤتمر أبعاد أزمة المياه في الوطن العربي، من خلال تحديد حجم الموارد المائية العربية المتاحة واستخداماتها الحالية ومدى كفايتها، وفي هذا الصدد اتضح عدد من المؤشرات والحقائق هي:

– يبلغ حجم الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي حوالي 371.8 مليار متر مكعب، يستخدم منها 208.8 مليار متر مكعب، منها 3.6% للاستخدام البشري مقابل 3.7 %للاستخدامات الصناعية والباقي للزراعة.

– تتفاوت أنصبة الدول العربية من المياه، حيث تحصل دول المشرق العربي على 40.9% من إجمالي الموارد المائية العربية مقابل 23 % لدول المغرب العربي و31% للدول العربية في حوض النيل و4.6% في الجزيرة العربية.

– تمثل المياه السطحية الجانب الأساسي من الموارد المائية العربية، حيث يهطل على الوطن العربي أمطار تبلغ 2280 مليار متر مكعب سنويًا يستغل منها 350 مليار متر مكعب كمياه سطحية والباقي يفقد في الأرض، إلى جانب ذلك هناك حوالي 7700 مليار متر مكعب من المياه الجوفية العربية غير مستغلة.

– تمثل تحلية المياه في الوطن العربي حوالي 60% من إجمالي تحلية المياه في العالم ولكنها مكلفة وما زال العالم العربي في حاجة إلى المزيد منها.

يعتبر نصيب الفرد العربي من المياه أدنى نصيب للفرد في العالم حيث تراجع من 3300 متر مكعب سنويًا عام 1960 إلى 1250 متر مكعب عام 2000، ومن المتوقع أن يصل إلى 650 مترا مكعبا عام 2025، وهذا بسبب تزايد عدد السكان العرب الذي تجاوز 250 مليون نسمة. كما تبلغ مساحة الأرض العربية الصالحة للزراعة حوالي 200 مليون هكتار لا يزرع منها سوى 47 مليون هكتار فقط، ويرجع السبب الرئيسي في هذا إلى نقص المياه.

سابعاً - إسرائيل تسرق المياه العربية:

تعود جذور سرقة إسرائيل للمياه العربية إلى اتفاقية "سايكس بيكو" عام 1916، عندما طلبت الحركة الصهيونية أن يكون للوطن القومي لليهود المحدد في وعد بلفور حدود مائية، تمتد من نهر الأردن شرقًا ومرتفعات الجولان من الشمال الشرقي ونهر الليطاني في لبنان شمالاً، وكان الهدف من ذلك السيطرة على مصادر المياه العربية.

أدرك زعماء الحركة الصهيونية منذ وقت مبكر أهمية المياه لإنشاء دولتهم في فلسطين، لذلك بدأ الاهتمام الصهيوني بالمياه العربية في وقت مبكر جداً؛ وكانت المسألة المائية قضية أساسية واكبت الحركة الصهيونية منذ نشأتها، فمفهوم الحدود الآمنة تدخل فيها منابع المياه في المنطقة وأساساً نهر الأردن ونهر اليرموك ومياه جبل الشيخ ونهر الليطاني، ففي عام 1867م نظمت مؤسسة استكشاف فلسطين البعثة الصهيونية الأولى المكونة من مهندسين لتقييم الموارد المائية في المنطقة، ووضعت اللجنة في تقريرها مياه نهري الأردن والليطاني في اعتبارها، وفي فترة 1899– 1901 قام مهندس سويسري اعتنق الديانة اليهودية ويُدعى (إبراهام

بوكات) بتقديم مشروع إلى مؤسس الحركة الصهيونية ثيودور هرتز ينص على ما يلي: " إن أرض إسرائيل المقترحة يمكن أن تكون خصبة جداً باستخدام مشروع طاقة وري ضخم، وذلك باستقدام مياه نهري الليطاني والأردن إلى الجليل لري أرض إسرائيل الموعودة، وتزويد مدينة القدس والمدن الأخرى بالمياه"، وتثبت الوثائق التاريخية والوقائع الاستيطانية أنها قد حددت فلسطين منذ المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897 وربما قبل ذلك، وخطط كذلك ومنذ وقت مبكر بأن المياه هي الأساس لقيام ذلك الوطن ومصادر المياه العربية هي الحدود لأرض الميعاد، وأن طرح مشاريع الوطن القومي في غير منطقة في العالم كان فقط بديلاً في حالة أن الظروف لم تسمح بقيام هذا الوطن في فلسطين، فقد قال هرتزل: " إن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة القديمة هم مهندسو المياه ".[6]

فقد تفاوض هرتزل مع اللورد البريطاني كرومر عام 1903 لتحويل مياه النيل إلى صحراء سيناء لتوطين المهاجرين اليهود فيها، وفي عام 1905قام المهندس العالمي (ديلبوس) بدراسة حوض نهر الأردن، وتوصل إلى نتيجة مهمة، وهي أن مياه نهر الأردن لا تكفي حاجات إسرائيل من المياه على المدى البعيد، واقترح تحويل مياه نهر الليطاني اللبناني أو الحاصباني أحد منابع نهر الأردن إلى الأراضي الفلسطينية، وبعد الحرب العالمية الأولى، وأثناء مؤتمر السلام في باريس عام 1919 قدمت الحركة الصهيونية مذكرة إلى المؤتمر طالبت فيها بربط فكرة إنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين بالهجرة اليهودية والمياه، وأكدت المذكرة ضرورة تلازم حدود الدولة العبرية مستقبلاً مع مصادر المياه، وأثناء تقسيم بلاد المشرق العربي ضمن اتفاقية سايكس بيكو عام 1916، طلب ممثل الحركة الصهيونية من البريطانيين أن يدخلوا نهر الأردن ونهر الليطاني ضمن حدود فلسطين.

والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية هو السبب الرئيسي لسرقة ونهب المياه العربية وبخاصةً من الجولان السوري ولبنان والأردن وفلسطين، ولا يمكن إيقاف السرقة للمياه إلا بإنهاء الاحتلال وعودة الأراضي لأصحابها أولاً.

---

[6] – تيودور هرتزل في روايته الأرض القديمة – الجديدة.

وأكبر دليل على النهب الفاضح للمياه العربية هو إقامة المشروعات المائية الصهيونية ونذكر منها:

- مشروع تجفيف بحيرة الحولة.
- وتحويل مياه نهر الأردن.
- سرقة مياه نهر اليرموك.
- سرقة مياه جنوب لبنان (الحاصباني – الوزاني – الليطاني).

إن كميات المياه المسروقة من الجولان سنوياً كبيرة جداً. هذا بالإضافة إلى استمرار إسرائيل بسرقة المياه الجوفية والسطحية من الأراضي العربية المحتلة. 7

وبذلك يتضح أن مطامع إسرائيل كبيرة جداً، وخطيرة باستخدام المياه كعنصر أساسي في الصراع العربي الإسرائيلي؛ إذ تشكل المياه أحد أهم عناصر الإستراتيجية الإسرائيلية سياسياً وعسكرياً، وذلك لارتباطها بخططها التوسعية والاستيطانية في الأراضي العربية .

ومما يؤكد قيام الدولة الصهيونية على سرقة المياه العربية، هو أن إسرائيل أصبحت متواجدة في جميع الملفات المائية للدول العربية وذلك على النحو التالي:

1 – إسرائيل والملف المائي الفلسطيني: حيث تسيطر إسرائيل على حوالي 80% من مياه الينابيع المتجددة والتي تُقدّر سنويًا بنحو (650) مليون متر مكعب، وتبيع الـ 20% الباقية للشعب الفلسطيني بسعر دولار لكل متر مكعب، وهو ما يعني أنها تسيطر على مخزون المياه في الضفة والقطاع.

2 – إسرائيل والملف المائي السوري والعراقي: ففي الجولان السورية تستولي إسرائيل على 40% من المياه، وهي مياه بكميات ضخمة أثبتت المسوحات أنها تعادل ضعفي كمية المياه السطحية التي تغذِّي بحيرة طبرية، والتي من المتوقَّع أن تصل إلى مليار متر مكعب، كما أن إسرائيل تتعاون مع تركيا من أجل استخدام ورقة المياه ضد العراق وسورية والتلاعب بحصصهما في مياه دجلة والفرات.

---

[7] – بناء خزان مياه على بعد أمتار من خط وقف إطلاق النار مقابل مدينة القنيطرة المحررة سعته التخزينية حوالي 2 م.م3 وقد سجلت سوريا احتجاجها على هذا الانتهاك الإسرائيلي في سرقة مياه الجولان في الأمم المتحدة بتاريخ 2006/9/18.

3 – اسرائيل والملف المائي اللبناني: فقد أقدمت إسرائيل على مدّ خط أنابيب للمياه من نبع العين المتفرع عن نهر الجوز، وهو أحد روافد نهر الحاصباني، وتستغل بشكل كامل مياه الحاصباني والوزاني بمعدل (145) مليون متر مكعب سنويًا، كما تسيطر إسرائيل على قسم من نهر الليطاني، وتقوم بتحويله إلى نهر الحاصباني، ثم إلى بحيرة طبرية عن طريق محطة ضخ قرب جسر الخردلي.

4 – إسرائيل والملف المائي الأردني: فمن المعروف أن إسرائيل تستولي على مياه نهر الأردن والذي ينبع من الأراضي الأردنية، وتمنع الأردن من إقامة أي سدود عليه، وفي اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن اتفق على أن تسمح إسرائيل للأردن بتخزين (20) مليون متر مكعب من المياه من فيضانات نهر الأردن خلال فترة الشتاء، وحوالي (10) مليون متر مكعب من المياه المحلاة من الينابيع المالحة المحولة إلى نهر الأردن، إلى جانب (10) مليون متر مكعب تقدمها إسرائيل للأردن في تواريخ يحددها الأردن في غير فصل الصيف، ولكن إسرائيل لم تنفذ هذه الاتفاقيات مما جعل الأردن يعاني من نقص في المياه ويسعى لشراء مياه من تركيا.

5 – إسرائيل والملف المائي لمصر والسودان: بدأت إسرائيل تعبث بأصابعها في منابع النيل في محاولة للتأثير على حصة مصر والسودان من المياه، وهو واضح في قيام إسرائيل بتقديم العون لأثيوبيا لإقامة سدود على منابع النيل، كما عرضت على أثيوبيا شراء مياه النيل منها. وبذلك يصبح واضحًا أن إسرائيل نصبت نفسها متحكمة بالموارد المائية العربية، كما يُلاحظ أنها تواجه قسمًا من الدول العربية بشكل مباشر، وهو الأردن وفلسطين ولبنان وسورية، وتواجه قسمًا آخر عن طريق تركيا، وهو العراق وسورية أو عن طريق أثيوبيا وهو السودان ومصر.

إن إسرائيل تعتمد إتباع أسلوب خطوة بعد خطوة في سرقة المياه والاستيلاء عليها وفي هذا المجال:

تقوم الإستراتيجية الإسرائيلية على أساس مبدأ في غاية الخطورة على الأمن المائي العربي، بل وعلى الأمن القومي العربي ككل. هذا المبدأ هو "أن المياه مصدر إستراتيجي تحت السيطرة العسكرية"، ولذلك سعت إسرائيل منذ البداية للسيطرة على مصادر المياه العربية. وتقول رئيسة

وزراء إسرائيل السابقة (جولد مائيير): إن التحالف مع تركيا وأثيوبيا يعني أن أكبر نهرين في المنطقة "النيل والفرات" سيكونان في قبضتنا، "وقد بدأت إسرائيل بتنفيذ خطتها لاستغلال المياه العربية منذ منتصف الستينيات، وخاضت حرب يونيو 1967 من أجل هدف الوصول إلى المياه العربية، فاحتلت مصادر مياه نهر الأردن ومرتفعات الجولان، وأكملت ذلك بغزو لبنان عام 1982 لتكمل سيطرتها على نهر الليطاني، وبذلك حققت إسرائيل حلمها التاريخي، وأعلنت في عام 1990 على لسان خبيرها المائي (توماس ناف) أن المياه في الأراضي العربية المحتلة باتت جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل. 8

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

*****

[8] – وزير الري في الجمهورية العربية السورية، المهندس نادر البني.

ملحق

تركيب الماء وخصائصه الكيميائية

يتكون الماء من أجسام متناهية الصغر، تسمى جزيئات وتحتوي قطرة الماء الواحدة على الملايين من الجزيئات. ويتكون كل جزيء من هذه الجزيئات من أجسام أصغر، تسمى ذرات ويحتوي جزئ الماء الواحد على ثلاثة ذرات مرتبطة ببعضها، ذرتي هيدروجين وذرة أكسجين. وقد توصل إلى هذا التركيب الكيميائي للماء عام 1860، العالم الإيطالي ستنزالو كانزارو. لا يحتوي الماء النقي على الأكسجين والهيدروجين فقط، بل يحتوي على مواد أخرى ذائبة، ولكن بنسب صغيرة جداً. لذا، فإنه يمكن القول بأن الماء يحتوي على عديد من العناصر الذائبة، إلاّ أن أغلب عنصرين فيه، هما الهيدروجين والأكسجين.

والماء في صورته النقية سائل عديم اللون والرائحة، يستوي في ذلك الماء المالح والماء العذب. إلاّ أن طعم الماء يختلف في الماء العذب، عنه في الماء المالح. فبينما يكون الماء العذب عديم الطعم، فإن الماء المالح يكتسب طعماً مالحاً؛ نتيجة ذوبان عديد من الأملاح به.

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

*****